﴿ باب الانتقاد على المنار ﴾

علم القراء أن من سنتنا نشر ما ينتقد على المنار والجواب عنه إما بالاعتراف بخطئنا وإما ببيان خطأ المنتقد، وليس من هذه السنة ان نحفل بمطاعن السفهاء او الحاسدين، او اعداء الاصلاح الدجالين ، فان مطاعنهم ليست انتقادا وليس فيها شيء من العلم ، وانما يفترون كذبا ويختلقون إفكا ، ويحرفون الكلم عن مواضعه فيجعلون الكفر إيمانا والايمان كفرا ، ويزينون جهلهم بالشعريات والجدليات ، ويحمون أنفسهم بما لا يخوض مثلنا فيه ولله الحمد . وقد يكون من بيننا بمثل ذلك ممن اشترك في المنار من السنة الاولى واستفاد منه وا كل علينا قيمة الاشتراك عدة سنين واستحيينا من مطالبته لادعائه صحبتنا ، وقد يكون ممن لا يقرأ المنار ولا يعلم شيئاً مما فيه

مثال ذلك قول بعضهم ان صاحب المنار يناظر الله (عز وجل) ويساميه ويفاسه سلطانه على النفوس وسيطرته على القلوب .. ويطاوله في كتابه ، وانه كذب كتاب الله واتخذه هزؤا ولعبا « وحسبك بهذا مروقا من الدين وخروجا عليه » ...

اما زعمه الأول (منازعة الله تعالى وتقدس في الوهيته) فلم يأت عليها بشبهة ، واما الثانية المتعلقة بالقرآن العظيم فقد ذكر لها شبهة لا يقولها الا مثله وهي اننا نقلنا منذ اربع عشرة سنة ان بعض أدباء مصر قال في وصف مقدمة كتابنا الحكمة الشرعية كدنا ان لا نميز بين كلامها وما فيها من آيات القرآن لولا الحفظ

لو كان مثل هذا مما يشتبه على من شم رائحة العلم باللغة العربية لرددنا عليه — لا بأنه من باب الغلو الشعري في التشبيه الذي قاعدته ان المشبه ابلغ واعلى من المشبه ، ولا بأن حاكي الكفر ليس بكافر اذا فرضنا ان هذا كفر او خطأ ، ولا بأن عدم التمييز بين كلام البشر وبعض كلام الله المقتبس فيه لغير الحافظ لا يعده أحد من فقهاء المسلمين كفرا ولا طعنا في القرآن لأنه قد يكون من الجهل بالاعجاز او يكون ذلك المقتبس قليلا لم يبلغ القدر الذي قال علماء العقائد انه معجز . ومن كفر من يخطئ بمثل هذا فانه يكفر اكثر المسلمين ، ولاسيما الاعاجم والاميين ، — بل كنا نورد بعض الآيات الكريمة من الكتاب المجيد في استعمال مادة كاد استعمالا لا يقدر القاذف المكفر ان يفسره بمثل ما فسر به كلمة ذلك الأديب كقوله تعالى

(١٧ : ٧٣ وان كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا اليك لتفتري عليه غيره واذا لاتخذوك خليلا ٧٤ ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا)

كادمعناها المقاربة ومن قارب الشيء لايحكم عليه بأنه تلبس به بل يحكم بأنه لم يتلبس به، وقد يكون ذكر المقاربة للتمهيد الى نفي الشيء في مظنة وقوعه بحسب العادة أو مامن شأنه أن يخطر بالبال لا لاثباتها بالفعل ، ولذلك قال بعض المفسرين انه صلى الله عليه ما ركن اليهم ولا قارب الركون . ومعنى عبارة ذلك الاديب المصري « وهو ابراهيم بك اللقاني رحمه الله تعالى » ان تلك المقدمة بليغة بحيث يمكن للمبالغ في مدحها ان يقول لولا الحفظ لقاربت ان لا أميز بينها وبين ما فيها من الآيات المقتبسة حقيقة او ادعاء على سبيل المظنة ، وحاصله انه ما قارب ، فكيف يكفر هو ومن نقل كلامه

من قبيل هذا الطعن ما شنع به بعض الدجالين من اعداء الاصلاح علينا وعلى شيخنا الاستاذ الامام ، وشيخه حكيم الاسلام، ويتجرأ به على رمينا بالكفر والدعوة اليه ويطعن في انسابنا ويستدل على ذلك باوهامه وأحلامه، التي يصورها لها الشيطان في يقظته ومنامه ، ومن الناس من تصور لهم أحلامهم افضل البشر، بما يناسب اعتقادهم { اي الرائين } من الصور ، كما تريهم طواغيتهم بصور نورانية وهياكل قدسية ، وقد بلغ بعض الصالحين أن بعض مبغضيه رآه بصورة مظلمة ، فقال إنما رأى صورة نفسه في مرآتنا الصافية ، ومثله قول الشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى في هذا المعنى * ذا من صفانا رأوا اوصافهم فينا * على ان غير واحد من أهل العلم والصلاح قد رأوا الاستاذ الامام رحمه الله تعالى رؤى صالحة تمثل ما كان عليه من كمال العلم والعرفان، واستغراق الاوقات في خير الأعمال ، فهل نعتد برؤى الصالحين ، ام بأحلام سيئي الاعتقاد من الدجالين ، الذين تشهد عليهم ألسنتهم بأنهم ينطقون عن الهوى ، كما نبين لك ذلك بالامثلة الآتية

فما قاله من اشرنا اليه في الاستاذ الامام ان تفسيره للقرآن كان يبدي فيه آراء وهي إما فسق وإما كفر !! ولكن كيف كان يقر هذا الفسق والكفر علناء علماء الأزهر، فهل اجمعوا على الفسق والكفر وانفرد ذلك الشاعر الدجال بالايمان والتقوى؟ ومن قال هذا القول في تفسير الاستاذ الامام الذي كان يلقيه في الأزهر على مسمع الجم الغفير من العلماء والطلاب لا يستغرب منه ان يقول ان صاحب المنار جوز الكفر لتلاميذ المدرسة الكلية الامريكانية ببيروت في جزء شهر شعبان سنة ١٣٢٧ ومن راجع ذلك العدد يرى فيه اننا شددنا عليهم في مسألة مشاركة النصارى في حضور عباداتهم وذكرنا لهم اتفاق العلماء

على حظر ذلك وعده من الردة بشرطه ونصحنا لهم بأربع {١} مطالعة الكتب التي تبين حقيقة الاسلام والنسبة بينه وبين النصرانية {٢} مطالعة الكتب التي تعارض كتبهم الدينية ككتاب اضرار تعليم التوراة والانجيل {٣} المواظبة على الصلوات الخمس لاسيما مع الجماعة وعلى الصيام وسائر أعمال الاسلام {٤} ما امر الله به من التواصي بالحق والتواصي بالصبر و .. الخ { راجع ذلك في ص ٦٣٩ م ١٣ } فاذا كان هذا هو تجويز الكفر فما هو الاسلام والايمان ؟ هل هما نشر الخرافات الممهدة لدعوة الدجال ؟

﴿ نقد الروايات وحديث سجود الشمس واستئذانها بالطلوع ﴾

هذان مثالان أو أمثلة من مطاعن الدجالين الذين يملي عليهم الجهل والهوى ما يكتبون ، ولا يميزون بين ما هو بديهي البطلان وما يمكن ان تقوم عليه الشبهة . ومن النوع الثاني تحريفهم لكلام لنا في نقد الروايات نذكره ثم نبين حقيقة معناه وما قالوه فيه . وهذا نصه بعد بيان مكان أحاديث الآحاد من الدين ، وهل تفيد الظن أو اليقين ،

« ولا شك في ان كثيرا من الاحاديث المروية في دواوين المحدثين المشهورة تفيد هذا النوع من العلم واليقين ولا يعقل ان يكون كل ماروواه المسلمون عن النبي {ص} غير موثوق به بل لا يعقل أن تكون أكثر روايات التاريخ التي اتفق عليها المؤرخون كاذبة ، فكيف يكون أكثر ماروواه المحدثون واتفقوا على تصحيحه كاذبا وهم أشد تحريا وضبطا من المؤرخين . واحتمال خطإ بعض الرواة العدول ووقوع ذلك من بعضهم لا يمنع الثقة بكل ماروونه . كما ان مجرد تعديل المحدثين لهم لا يقتضي قبول كل ماروووه بغير بحث ولا تمحيص

« فالجامعان الصحيحان للبخاري ومسلم هما أصح كتب الحديث متنا وسندا لشدة تحري الشيخين فيهما { رضي الله عنهما وجزاهما خيرا } ومع هذا لم يتلقهما المحدثون بالقبول تقليدا لهما وثقة مجردة بهما بل بحثوا وفحصوا وجرحوا بعض رواتهما وبينوا غلط بعض متونهما . كتغليط مسلم وغيره لرواية شريك عند البخاري في حديث المعراج ، وتغليطهم لمسلم في حديث خلق الله التربة يوم السبت { وتقدم ذكرهما } وفي حديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وثلاث سجودات . وفي حديث طلب أبي سفيان بعد إسلامه أن يتزوج النبي { ص } أم حبيبة وتخذ معاوية كاتبا .

« ومن دقق النظر في تاريخ رجال الصحيحين ورواية الشيخين عن المجروحين

منهم يرى أكثرها في المتابعات التي يراد بها التقوية دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج . ثم اذا دقق النظر فيما انكروه عليهما مما صححاه من الاحاديث يجد ان أقوالهما في الغالب أرجح من اقوال المتازعين لهما لا سيما البخاري فانه أدق المحدثين في التصحيح ولكنه ليس معصوما من الغلط والخطأ في الجرح والتعديل

«وجملة القول في الصحيحين ان أكثر رواياتهما متفق عليها عند علماء الحديث لا مجال للنزاع في متونها ولا في أسانيدها والقليل منها مختلف فيه وما من امام من أئمة الفقه إلا وهو مخالف لكثير منها . فاذا جاز رد الرواية التي صح سندها في صلاة الكسوف لمخالفتها لما جرى عليه العمل ، وجاز رد رواية خلق الله التربة يوم السبت الخ لمخالفتها للآيات الناطقة بخلق السموات والارض في ستة أيام وللروايات الموافقة لذلك فأولى وأظهر ان يجوز رد الروايات التي تتخذ شبهة على القرآن من حيث حفظه وضبطه وعدم ضياع شيء منه (كالروايات في نسخ التلاوة لا سيما لمن لم يجد لها مخرجا يدفع الشبهة كالدكتور محمد توفيق صدقي وأمثاله كثيرون) . ومثلها الرواية في سحر بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم ردها الاستاذ الامام ولم يعبه شيء مما قالوه في تأويلها لأن نفس النبي «ص» أعلى وأقوى من ان يكون لمن دونه تأثير فيها ولانها مؤيدة لقول الكفار (٢٥ : ٨ وقال الظالمون ان تتبعون إلا رجلا مسحورا) وهو ما كذبهم الله فيه بقوله بعده (٩ انظر كيف ضربوا لك الامثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا)

«ومثل هذا وذاك ما خالف الواقع المشاهد كرواية السؤال عن الشمس أين تذهب بعد الغروب والجواب عنه بانها تذهب فتسجد تحت العرش وتستأذن الله تعالى بالطلوع الخ وقد سألنا عنه بعض أهل العلم من تونس ولما نجب عنه لاننا لم نجد جوابا مقنعا للمستقل في الفهم . فالشمس طالعة في كل وقت لا تغيب عن الارض طرفة عين كما هو معلوم بالمشاهدة علما قطعيا لا شبهة فيه . فاذا قلنا انها يصدق عليها مع ذلك انها ساجدة تحت العرش لانها خاضعة لمشيئة الله تعالى ولان كل مخلوق هو تحت عرش الرحمن — ان لم تكن التحتية فيه حسية لان الجهات أمور نسبية لا حقيقية فهي معنوية — اذا قلنا هذا أوانه تمثيل لخضوعها في طلوعها وغروبها وهو أقرب فهل ينطبق على السؤال والجواب انطباقا ظاهرا لا مراء فيه؟ اللهم لا . ولكن هذا النوع من الحديث على ندرته في الصحيح قد يخرج بعضه على أنه من باب الرأي في أمور العالم والانبياء لا تتوقف صحة دعوتهم ونبوتهم على العلم بأمور المخلوقات على حقيقتها ولم

يقل أئمة الدين انهم معصومون فيها كما يدل عليه الحديث الصحيح في تأبير النخل ولكن يستثنى الاخبار عن عالم الغيب فهم معصومون فيه

زعم ذلك الدجال أن في هذه العبارة تصريحا بصحة رواية حديث سجود الشمس واسناده الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكذيباً له اللهم (سبحانك هذا بهتان عظيم) واستنبط من ذلك الجزم بكفر صاحبها !! والعبارة بعيدة من هذا الزعم ، كبعد ذلك المحرّف عن الاخلاص والعلم ، اذ الكلام في الرواية التي تردّ لعلة في متنها وان صح بحسب صناعة تعديل الرجال سندها ، ومعنى ردّ الرواية عدم تسليم إسنادها الى النبي (ص) أو الصحابي ومثلنا لذلك بما رد من هذه الروايات لمخالفته لما جرى عليه العمل بالاجماع ، وما ردّ لمخالفته للقرآن (ومن هذا القبيل ردّ المفسرين لرواية الصحيحين في سبب نزول « فما لكم في المنافقين فئتين » كما ترى في تفسير هذا الجزء) وبما رد منها لكونه شبهة على القرآن

ثم قلنا « ومثل هذا وذاك ما خالف الواقع كرواية السؤال عن الشمس أين تذهب » أي ومثل ما خالف العمل وخالف ظاهر القرآن بحيث يعد شبهة عليه ما خالف الواقع . وقد عبرنا في هذه المواضع بلفظ الرواية للاشعار بعدم تسليم كون هذا حديثا

ثم أشرنا الى الوقف في معناه بقولنا اننا لم نجد جوابا مقنعا للمعترض . وهذا بصرف النظر عن مسألة الرواية

ثم قلنا « ولكن هذا النوع من الحديث على ندرته في الصحيح قد يخرج بعضه على أنه من باب الرأي في أمور العالم » الخ أردنا بهذا النوع ما لا ينطبق على الواقع المحسوس الذي لا نزاع فيه . قلنا هذا النوع ولم نقل هذا الحديث نفسه ، وقلنا « قد يخرج » وكلمة قد هنا تشير الى قلة هذا وعدم الجزم به . وقلنا « بعضه » ولم نجعل ما هو موضع البحث من هذا البعض ، وانما مثلنا له بحديث تأبير النخل الذي جعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم تمهيدا ليبين للناس أنهم أعلم بأمور دنياهم وان الانبياء لم يبعثوا ليعلموا الناس الزراعة والصناعة بدقائقها وتفصيلاتها بل ليعلموهم الدين

ثم بعد هذا كله استثنينا من هذا النوع الاخبار عن عالم الغيب وقلنا ان الانبياء معصومون فيه ، نعني أنه ان صح عنهم وجب تصديقهم فيه للاشارة الى ان هذه الرواية التي هي محل البحث قد تكون من المسائل الغيبية

فقد رأيت أيها المنصف المستقل في الفهم ، الذي يخاف الله أن يكفر عباده المؤمنين به بغير علم ، أن أصل كلامنا في رد تلك الرواية وعدم تسليم صحتها ، وان عبارتنا

تشعر مع ذلك بالوقف في معناها (ولا سيما في حال روايتها بالمعنى كما هو الاغلب في مثلها ونبهنا على هذا في موضع آخر) وتشير الى انه يجوز ان تكون من باب السكلام عن عالم الغيب الذي نسلم به مالم يكن محالا ، فان هو الجزم بصحة الرواية وتكذيب مضمونها مع الاعتراف باسنادها الى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ؟ !

وهب اننا جزمنا بصحة الرواية وخرجناها على الرأي في الامور الدنيوية كحديث تأبير النخل اثابت في الصحيح فهل يعد هذا كفرا مع قوله (ص) في ذلك الحديث « أنتم اعلم بأمر دنياكم » ، وروى مسلم في صحيحه ، والنسائي في سننه عن رافع بن خديج عن النبي (ص) قال « انما انا بشر اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما انا بشر » وروى احمد وابن ماجه من حديث طلحة عن النبي (ص) انه قال « ان الظن يخطيء ويصيب ولكن ماقلت لكم قال الله فلن أكذب على الله » وعلم السيوطي على هذا الحديث في الجامع الصغير بالصحة . فلو فرض أنني جعلت الحديث الذي هو موضع البحث من قبيل تأبير النخل وكان جعله من قبيله غير ظاهر فقصارى مايمكن أن يقال إنني اخطأت في الفهم . على انني لم أجعله من هذا القبيل كما علمت

هذا واننا قد نبهنا مرارا على أن بدعة التكفير فدأحدثها غلاة المبتدعة بتكفيرهم من يخالف بدعهم وان مما امتاز به اهل السنة « عدم تكفير احد من أهل القبلة » وقد اشتهر ان العمدة عندهم في التكفير هو جحود شيء مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ممن نشأ بين المسلمين ولم يكن حديث عهد بالاسلام اي أن يجحده عالما به او جاهلا غير معذور بجهله ، واشترطوا أيضا أن يكون غير متأول ، فان من جحد ذلك الشيء بتأويل ظهر له لا يكون كافراً ، ولكن أين هؤلاء المجازفون من العلم والفقه ومن السنة وأهل السنة

اننا لم نقصد بما ذكرنا هنا الرد والمناظرة وانما قصدنا التذكير والعبرة ، ليتذكر العاقل المنصف ان تصدي أمثال هؤلاء للكلام والكتابة في الدين ، هو اكبر مصائب المسلمين ، والتمهيد به لبيان ما انتقد على المنار في هذا العام بنوع من الاستدلال ، سواء كان من حسن الظن او سيئه وموعدنا ببيان ذلك الاجزاء الآتية